السفير تسفاميكائيل قرهتو

أمانة الشهداء هي أعلى مسؤولية ملقاة على عاتقنا

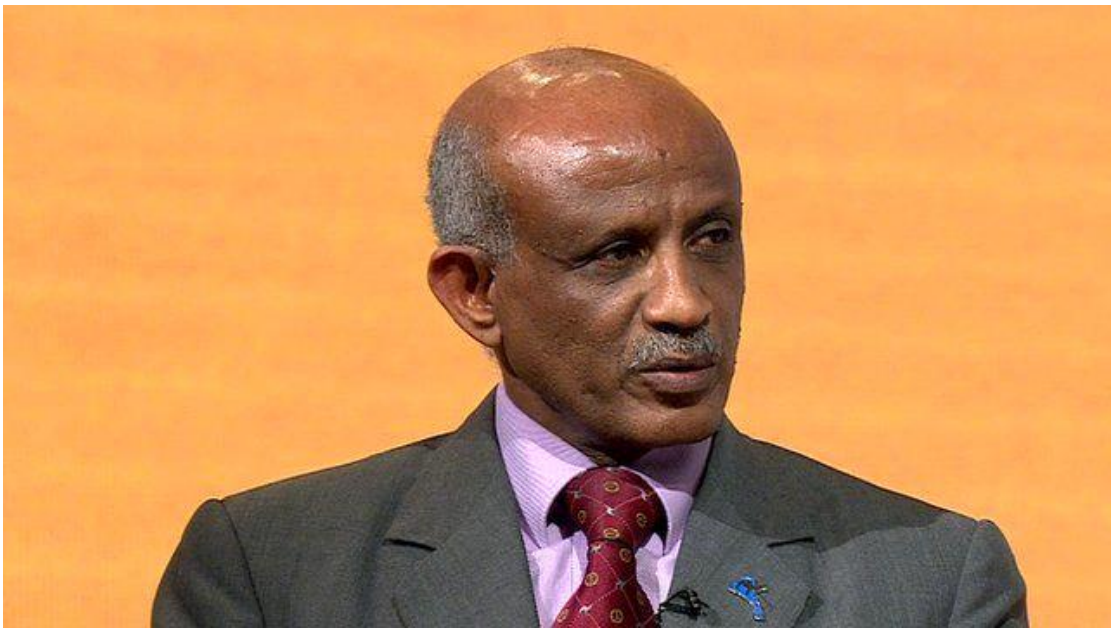

ترجمة: نورالدين خليفة

- **سعادة السفير، كما هو معلوم فلقد تم إنشاء لجنة تقصي الحقائق للتحقق من الإتهامات الموجهة ضد إرتريا فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وتمت مناقشة هذه المواضيع في مختلف المجالس القضائية. ماهي آخر المستجدات والتطورات التي يمكنك إطلاعنا عليها بهذا الصدد؟**

- **قبل البدء مباشرة في الجواب، وبمناسبة الذكرى الـ27 للإستقلال، أعتقد أنه من المهم جداً التطرق لقضية حقوق الإنسان ومقارنتها بواقعنا الراهن.**
إن الشعب الإرتري، هو شعب ووطن ناضل من أجل الحقوق الإنسانية. ومن أجل ضمان تلك الحقوق، دفع الشعب وضحى بالأرواح والأنفاس وبالعديد من الفرص اللامتناهية. لذا، وعند التفكير بمسألة حقوق الإنسان، فإن أول ما يجب طرحه في المقام الأول – هو أن إرتريا، شعباً وحكومة ووطناً، ضمنت حقوق الإنسان بعدما دفعت تضحيات جسيمة في سبيل تحقيقها، ولم تألو جهداً في الحفاظ على عهدها بضمان حقوق الإنسان وعدم الإستهانة بمثل هذه القضايا.
وفي سنوات الإستقلال السبع والعشرين الماضية، كانت كل الجهود والحملات

المبذولة لبناء الوطن مبنية على أرضية قوية وصلبة ومؤطرة بإطار الحقوق الأساسية للمواطنين. كما تم العمل على تأكيد الحقوق الإنسانية للمواطنين بشكل عملي من خلال إدراجها في مسار عملية بناء الوطن. حيث أن المبدأ الأساسي هو "ضمان وجود حقوق وفرص متساوية لكل مواطن". فهو بالتالي الهدف الذي يعمل من أجل تحقيقه في كل السياسات، وفي كل البرامج، على إختلاف المقاييس والمستويات. ومن هذا المنطلق، فإن الحملات التي قمنا بها خلال الأعوام السبعة والعشرين الماضية، هي مصدر فخر لنا – وبالتأكيد لا نقول بأنه ليست لدينا تحديات أو مشاكل. وبما أن بناء الوطن عملية بحد ذاتها، ومسألة الحقوق الإنسانية والشعبية هي أيضاً ذات أهمية كبيرة، فإننا بالتالي عملنا ولا زلنا نعمل بشكل متواصل على موائمة هذين العمليتين وأخذهما في الإعتبار كخلفية واحدة.

ومن أجل الإجابة على السؤال المطروح، فإن مسألة الحقوق الإنسانية في البداية تم إثارتها بهدف سياسي تحت غطاء إنتهاك حقوق الإنسان. إلا أنه ومن أجل توضيح المسار الذي وصلت إليه، فهناك ثلاثة قضايا يمكن إثارتها بالتزامن مع هذا السؤال. فالتساؤل الأول هو من أين نشأت لجنة تقصي الحقائق المختصة بحقوق الإنسان، وكيف تأسست؟. إن تأسيس اللجنة هي مواصلة للأحداث التي كانت قبل تأسيسها عندما تم إعداد التقرير الخاص بحقوق الإنسان والذي إتسم بآلية خاصة. وقد شاب تأسيس تلك اللجنة العديد من التمثيليات. كما أعتقد أنه يجب الأخذ في الإعتبار بأن التقرير تم إعداده من قبل أشخاص في اللجنة يضمرون العداء ويناهضون إستقلال إرتريا وحكومة إرتريا.

ويمكن ذكر مثال على ذلك، وخصوصاً التقرير الخاص الذي أعد عام 1995م والذي تضمن لهجة عدائية ضد إستقلال إرتريا، وعملت على تشويه صورة إرتريا على الدوام. وإذا لم يتم أخذ ذلك في الإعتبار، فإنني أعتقد بأن مجرد الكلام السطحي عن اللجنة لا يعطي المعلومة الواضحة والكافية للقارئ. لذا، من المهم والضروري رؤية هذه القضية بكونها أساسية بحتة.

وعند النظر إلى التساؤل الثاني الذي يجب إثارته، نجد بأن اللجنة وكما ذكرت آنفا، تأسست على أبعاد ذلك التقرير الخاص، وأن التقرير الذي قامت بإعداده تلك اللجنة، إنطوى على الكثير من التمثيليات، وتم إعداد التقرير حيث ضم إستنتاجاً وتوصيات في آخره. وهنا يثار سؤال محوري. ماهي الخلفية القانونية لمثل ذلك التقرير؟ وماذا عن الإستنتاجات والتوصيات؟. إن التقرير ليس لديه أية خلفية قانونية من الأساس. ولذلك، لم يتم بالإمكان

تمرير القضية عبر القنوات القانونية اللازمة في مجلس حقوق الإنسان. وفي القرار الذي أصدره مجلس حقوق الإنسان، ذكر بأنه نظر في الإستنتاجات والتوصيات المذكورة في التقرير فقط، من دون أن يقوم بالتصديق عليها. لذا تطلب إدراك وفهم هذه النقطة جيداً. ويمكن ترجمة هذه النقطة بشتى الطرق، إلا أن هناك حقيقة واحدة يجب إدراكها، وهي أن التقرير يشير إلى وجود نقاط غير مقبولة به. ومع ذلك، يمكننا إثارة سؤال آخر وهو، لماذا يتم العمل على مواصلة هذا التقرير مادام كذلك؟. بما أن هذا التقرير هو مواصلة لسياسة العدائيات وبما أن هذه العدائيات متواصلة، فالتقرير بالتالي جزء من تلك العدائيات المستمرة. أي أن التقرير الخاص لازال يواصل صبغته العدوانية. كما أن التقرير تضمن دفعاً لتوجهات وسياسات عدائية لدول ضد إرتريا. وبذلك يتم العمل على إستمرار عمل التقرير، من خلال القول "بأننا منشغلون وقلقون بالإستنتاجات والتوصيات التي قدمتها اللجنة". ولأن هدف هذا التقرير مفهوم، وبالرغم من أن مفعوله بات هشاً، إلا أنه مازال مستمراً حتى الآن. وبالتالي عملنا بشكل حثيث من أجل معرفة مدلولات ذلك التقرير من أجل إبطاله، كونها قضية يتوجب علينا العمل من أجلها.

- **ماهي الإتهامات الأساسية؟ وماذا عن الإثباتات والأدلة المقدمة؟ ماهي السياسات والخطط الخفية التي حفزت على تقديم تلك التهم، من الأساس؟**

- سأقوم بالإجابة عن هذا السؤال على شقين. إن مضمون تلك الإتهامات والأدلة مرتبطة بالخلفية التي ذكرتها سلفاً. وكما سمع الجميع فإن هذه الإتهامات تقول بأن هناك جرائم إرتكبت بحق أشخاص في إرتريا. وتمت محاولة توضيح هذه المسألة بطرق عدة. إلا أن معظم تلك الإتهامات ذات طابع سياسي. ولا ترتبط أبداً بحقوق الإنسان. مثل القول بعدم وجود نظام سياسي في إرتريا، ولا توجد بها حكومة، ولا سيادة للقانون فيها، وبسبب هذه العوامل، فإن المواطنين في حالة إضطهاد وقمع. حيث يتم قتل الناس وإغتصاب النساء أينما كانوا...إلى آخر تلك الحكايات التي لا نهاية لها ولا توجد أساساً على أرض الواقع.
وعليه، كيف بدأ مسار تلك الإتهامات؟ ومتى؟ هي أسئلة من المهم في إعتقادي النظر فيها جيداً. وذلك لأنها تحمل في طياتها رسالة ليس فقط لهذا الجيل الحالي، بل أيضاً للأجيال الجديدة والقادمة.

إن هذه الإتهامات بدأت بعد أن فشلت ثلاثة محاولات واسعة لغزو إرتريا قام بها نظام الوياني. وبسبب صمود الشعب الإرتري القوي، ولأن نظام الوياني لم ينتصر في هذه الحرب، فقد قام بعدها بإنتهاج سياسات عدوانية تحمل طابعاً آخر.

وإحدى تلك المؤامرات التي حاكها نظام الوياني عقب فشل غزواته ضد إرتريا، هي خلق الأزمات. حيث أن الجهود الرامية إلى تصوير إرتريا على أنها بلد أزمات، كثيرة جداً. وهي فكرة تضليلية تمتد خيوط مؤامراتها من طرف إلى آخر. ففي إحدى طرفها هناك مراكز البحوث، الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، الجمعيات والمنظمات الدينية كلها، وفي طرفها الآخر توجد وسائل الإعلام والإعلام المشترك، فهذه الأزمات المصطنعة والكاذبة التي تدعي وجودها في إرتريا، قامت بصناعتها تلك الأطراف في ظروف ملائمة.

عدا ذلك، هناك أيضاً، نشر الأكاذيب السياسية والإعتماد عليها في توسيع دائرة التصريحات والتحليلات الكاذبة اللامتناهية، بالإضافة إلى الأفكار الهادمة الموجهة إلى الأفراد. لذا فإن الجهات التي تقوم على تشويه صورة إرتريا، يقومون بإفتعال قصص وحكايات من أجل طمس صورة هذا الوطن. والآن، ربما يمكن التقليل من النظر إلى هذه القضية، إلا أن المحاولات تواصلت في سبيل خلق أزمة مصطنعة مفبركة وكاذبة، لذا فإني أعتقد بأنه من المهم جداً، النظر بشكل مسبق إلى الجهات التي شاركت في التدبير لمثل هذه المؤامرات.

ومن أجل فهم أفضل، يمكننا أن نقسم تلك المحاولات إلى ثلاثة أوجه محورية. حيث أن الهدف من كل تلك المحاولات هو، تأجيج الصراع بين الحكومة والشعب، ونضاله وشبابه، وخلق الفتنة في أوساط المجتمع، وتفكيك وحدة الوطن والحكومة. وفي مثل هذه الظروف، يمكن البدء في إثارة مسألة الحقوق الإنسانية. حيث أن الأطراف القائمة على نسج هذه المؤامرات يكون في إعتقادها بأنه لو تم إستغلال مسألة حقوق الإنسان على النحو المطلوب، فبالإمكان الوصول إلى الغاية الأساسية من ذلك كله.

وكما يعرف الجميع، فلقد كانت هناك العديد من المحاولات اليائسة والفاشلة لإركاع هذا الوطن وإخضاعه. وكانت إحدى تلك المحاولات والخيارات التي تم العمل بها في البداية هي شن الحرب على إرتريا. ولم تفلح مساعي الحرب. بعد ذلك تمت محاولة خلق الفتن والقلاقل السياسية، ويعود الفضل في إفشال كل تلك المحاولات إلى صمود الشعب الإرتري ورسوخ مبادئه. وبعد أن فشلت تلك المحاولات، أتت محاولة إدخال ديانات ومعتقدات جديدة، وزرع الفتن فيما بين الأديان. وعلى الرغم من ذلك، وبما أن الأديان والمعتقدات التي نشأت في

هذا الوطن منذ أكثر من 1500 سنة، تعايش أفرادها بشكل جماعي ومليء بالوئام والإنسجام، بالإضافة إلى مساهمتهم في النضال التحرري والإستشهاد في سبيل الوطن، فإن كل تلك المساعي لم تفلح في تحقيق ما كانت تصبو إليه. كما تمت محاولات عدة من أجل إضعاف وتهميش إقتصاد هذا الوطن بصورة خفية. أما المؤامرات التي حيكت ونسجت من أجل تدمير إقتصاد البلاد، عبر إطالة أمد القضية الحدودية التي تم إنهاؤها بخاتمة قانونية، فلم تكن أبداً سهلة.
فكل تلك المؤامرات كانت تسعى لإبعاد الشباب من واجبه للدفاع عن الوطن والتنمية.

ولأجل تنفيذ تلك الأجندات، تم توظيف المهربين وشبكات الهجرة ليس فقط في منطقتنا بل في جميع أنحاء العالم. ولم يتبقى سوى خيار واحد، وهو العمل على تفريغ الوطن من شبابه وخلق فراغات بين الأجيال. ومع ذلك لم يتم تحقيق أي تقدم أو إنتصار لهذه المؤامرات. فالشاب الذي خرج من الوطن وأمسى ضحية تلك الشبكات ليس بالضرورة أن يقوم مقام الشاب الذي ظل ولا زال يقوم بخدمة وطنه – وبغض النظر عن كون أغلبهم يحمل الأوراق الثبوتية أم لا، فكل منهم يوجه ناظره نحو الوطن.

وبعد تلك المؤامرات الإقتصادية الخفية، أتت بعدها العقوبات بشكل جهور وظاهر للعيان. وفي عام 2009م، تم فرض حظر على إرتريا بذريعة وغطاء قيام إرتريا بتقديم مساعدات لتنظيم الشباب الإسلامي، والتي فشلت منذ أول بداياتها. وبالرغم من وجود آثار جراء ذلك الحظر الجائر وغير القانوني، إلا أنه لم يفلح في تلبية رغبة صناعه. لذا فإن الجبهة الجديدة المتمثلة في حقوق الإنسان، أصبحت الخيار الوحيد لصناع القلاقل والمؤامرات. وعليه فإنني أعتقد بأنه من المهم النظر إلى منشأ تلك الإتهامات وتوضيحها على هذا النحو.
وعند النظر إلى إلى كل تلك العدائيات بشكل عام، نجد بأنه تم إفتعالها عمداً من أجل كسر جهودنا في بناء الوطن، وعرقلة حرية المسيرة السياسية، بالإضافة إلى وضع العقبات أمام طريقنا لنكون نموذجاً للتحرر الإقتصادي والإعتماد على الذات. إذاً، فهذه الإتهامات التي حيكت تحت غطاء مسمى "حقوق الإنسان"، لاتعدو كونها جزءً من أجندات كبيرة وخفية، وليس لها أي مغزى آخر سواها.

سعادة السفير، ماهي الإتهامات الأساسية؟ وماذا عن الإثباتات والأدلة

المقدمة؟ ماهي السياسات والخطط الخفية التي حفزت على تقديم تلك التهم، من الأساس؟

عند النظر إلى كل تلك العدائيات بشكل عام، نجد بأنه تم إفتعالها عمداً من أجل كسر جهودنا في بناء الوطن، وعرقلة حرية المسيرة السياسية، بالإضافة إلى وضع العقبات أمام طريقنا لنكون نموذجاً للتحرر الإقتصادي والإعتماد على الذات. إذاً، فهذه الإتهامات التي حيكت تحت غطاء مسمى "حقوق الإنسان"، لاتعدو كونها جزءً من أجندات كبيرة وخفية، وليس لها أي مغزى آخر سواها.

وفيما يتعلق أيضاً بقضية الحظر، وبما أنها بدأت في التلاشي مثل غيرها من الإجراءات العدائية الأخرى، فإن إحدى تلك المؤامرات التي تم تدبيرها، تتمثل في جعل إرتريا تستمر في الحوم بين كل من الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ومن ثم إعادة النظر في القضية الإرترية لدى مجلس الأمن من أجل إحالتها بعد ذلك إلى المحكمة الجنائية الدولية، وغيرها من المسرحيات والسيناريوهات المتعلقة بها. ومع فشل تلك الخطط الرامية إلى إفتعال أزمة مفبركة، كانت هناك خطط أخرى بديلة. حيث تمثلت تلك الخطط في الولوج داخل منظومة الإتحاد الأفريقي وإختراقها ، م؟ أجل التأثير والضغط على أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء فيها. إلا أن تلك الخطط لم تلقى قبولاً على الإطلاق.

وبالتفكير في مدى نجاح مثل تلك المجازفات والمخاطرات، هناك أيضاً المحاولات العديدة التي تمت بهذا الصدد وخصوصاً في الآونة الأخيرة. مثل أن تتخذ إرتريا خطوات بديلة، أو أن يتم فتح مكتب مفوضية حقوق الإنسان في إرتريا ...إلخ. وحتى لو فرضنا أنه تم فتح مكتب لشؤون حقوق الإنسان في إرتريا، ماهو العمل الذي سيقوم به؟ وما هي الصفة التي سيحملها، أستكون محكمةً أم مكتب تحقيق؟، ولذا ولأن هذا الإجراء لا يعدو كونه غير قانوني، ولأننا لا نقبل بمثل هذه الطلبات، فلقد تم رفض هذه المحاولات بشكل مبكر. لذا وعند النظر إلى كل تلك المخططات، نجد بأنها تحدد إن كانت تلك بالفعل رغبتهم أم أنها مجرد مخططات قاموا بإفتعالها لأهدافهم، إضافة إلى الجهود التي بذلوها من جانبهم.

وهناك نقطتان مهمتان مرتبطتان مع ما ذكرته سلفاً، ويجب التنويه بهما. فالنقطة الأولى وهي سلب إنتباهنا تحت مسمى حقوق الإنسان، وإثارة قضايا وهمية، بما في ذلك قضية الأراضي السيادية الإرترية المنتزعة من نظام الوياني والتي تم الفصل فيها بشكل نهائي وملزم وبما لا يدع مجالاً للشك. وأما النقطة الثانية فهي منعنا من التحدث عن الحظر الجائر المفروض على

إرتريا والتي فرضت بصورة مليئة بالهمجية والعنجهية ولا تتماشى مع مبادئ الحقوق الإنسانية الأساسية التي تشدقوا بالتحدث عنها، بالإضافة إلى الدخول في التخبطات التي ذكرتها، من أجل?الدفاع عن النفس.

عدا ذلك، أعتقد أنه من اللازم مقارنة مايسمى المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان التي تتبع النظام الدولي أو الأمم المتحدة بما ذكرته آنفاً. حيث أن تلك المبادئ تحث على النظر بصورة متساوية سواءً في المجالات السياسية، المدنية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية وفي غيرها من المجالات الأخرى. وحيث أنه لايمكن التفريق والتمييز فيما بين القضايا الأساسية كالسلام والتفاهم، والحقوق الإنسانية والتنمية، إلا أن هذه المبادئ لم تكرس جهود إرتريا في إحترام حقوق الإنسان، وبالعكس بدأت حملات مضللة بالقول "إن إرتريا تعمل على إنتهاك حقوق?الإنسان بإستغلال العدائيات الخارجية الموجهة ضدها" و "إرتريا تحاول إستغلال مسألة حقوق الإنسان" إلى آخر تلك الخزعبلات المتقلبة.

إن قرارات المنظمة الدولية، تقوم على إستهداف الدول الأخرى عبر إتباع سياسة المعايير المزدوجة، ويلاحظ فعلياً بأنها تدبر من أجل أجندات سياسية أخرى. وهذا ليس فقط في إرتريا، بل نلاحظ أيضاً بأنه يتم إستخدامها في دول عدة بما يحقق أهدافهم السياسية. وهذا هو بالتحديد الظلم والقمع الذي كنا ولا زلنا وغيرنا من الدول الأخرى نتعرض لهما. وبصورة تمييزية، ومع وجود دولة جارة تعاني بشكل سيء من مشاكل حقوق الإنسان، فمن الأسوأ، إختيار دولة ما، والعمل على تصنيع وفبركة الأزمات وإلصاقها بتلك الدولة من أجل إتهامها لاحقاً.

ومهما طرأ جديد في البلاد، فهم لايعبئون بها إطلاقاً. فعلى سبيل المثال، وفي إرتريا، وبالرغم من وجود جهوداً حثيثة وحملات تنمية واسعة، وعلى الرغم من أن كل هذه الجهود التي يتم معاينتها، تمهد الطريق من أجل خلق حياة كريمة لشعبنا، إلا أنها لاتخصهم ولاتعنيهم، لا من قريب ولا من بعيد. فهم بالتالي يولون جل إهتمامهم في القضايا التي يمكن أن تؤدي إلى خلق الفتن والنزاعات. وعليه، ليس هناك من خرق وإنتهاك أشد مما ذكرته سلفاً. كما أن أية دولة في هذا العالم، مهما كانت كبيرة أم صغيرة، وبما أنه ليست هناك دولة خالية من مشاكل حقوق الإنسان، وحيث أن حل مشاكلنا المشتركة بشكل جماعي هي من مسؤوليتنا، فلا يمكن تحقيق ذلك من خلال شيطنة الدول، الواحدة تلو الأخرى، بل من خلال التعاون والتكاتف والتشاور وذلك طبقاً لما تقرره الإطارات المبدئية لحقوق الإنسان. ومع ذلك لا زالت هذه القضية تواجه عراقيل مستمرة.

وبشكل عام، فإنه عند مقارنة هذه النقاط بمسألة حقوق الإنسان، نجد بأن ذلك يعني إنتهاك الحقوق السيادية لإرتريا وشعبها، وقد تم بالفعل إنتهاكها.
ففرض حظر جائر على الشعب الإرتري يعني إنتهاك حقه في التنمية، كما أنه إنتهاك وخرق لحقوق التطور والنماء والتعايش السلمي.
كيف تبدو الجهود السياسية الدبلوماسية أو المنطقية المبذولة من أجل إفشال تلك المخططات؟ وكيف تقيم نتائجه على الأرض؟
عندما نأتي إلى النتائج، ومع تلك الجهود السياسية والدبلوماسية التي بذلت في سبيل ذلك، نجد بأن المؤثر الرئيسي في كل ذلك هي العوامل الداخلية.
فقوة صمود الشعب وحكومته في الداخل والخارج هو المحدد والحاسم لكل ذلك.
وفي هذا الوطن الذي ناضل وبذل الكثير من الجهود التي لاتحصى من أجل صيانة وضمان الحقوق الإنسانية والشعبية، والنماء الذي تشهده إرتريا، كان ولازال ضد كل تلك المخططات والمؤمرات التي ذكرتها سلفاً، وبالتالي فنحن فخورون بهذا الإنجاز.
لذا فإننا نستنتج بشكل أساسي بأن كل أهدافهم المرسومة أضحت بلا جدوى. وكل تلك المحاولات التي ذكرناها، لم تصل بهم إلى الهدف الذي كانوا يصبون وهي مسألة تختص بها الأجيال. وتتطلب إليه. فبناء الوطن عملية واسعة لإجرائها الوقت والقدرة بالإضافة إلى التنظيم، ونحن في أول الطريق، إلا أننا وخلال السنوات السبع والعشرين الماضية، تمكنا من الوصول إلى مرحلة لا يستهان بها رغم كل العدائيات التي واجهناها.
كما أن الجهود الدبلوماسية بكل محاورها ودرجاتها وأشكالها، لم تبذل فقط من جانب وزارة الشؤون الخارجية فقط، وإنما لعبت الحكومة دوراً أساسيا وفاعلاً بدءً من رئيس الدولة ومروراً بمختلف الوزارات حسب مسؤولياتها وبرامجها، آخذة في الإعتبار كل ما ذكرناه في هذا الحوار. إضافة إلى أن كل تلك البعثات الإرترية تقوم بالإنخراط في كافة المجالات، وفوق كل ذلك، هناك أيضاً شعبنا المقيم في المهجر الذي يقوم ببذل جهود ومساهمات كبيرة لتعزيز الدبلوماسية الشعبية بصورة يمكن وصفها بالموفقة.
ومنذ عام 2001م وما بعده، وعقب فشل غزو الوياني على سبيل المثال، حاول نظام الوياني إدخال إرتريا في دوامة دبلوماسية ملئية بالنصب والإحتيال، تمثلت في محاولات من شتى الأنواع لتشكيل جبهة تحالف ثلاثي. وكما ذكرت، وبما أننا قاومنا كل تلك التحركات بإستراتيجية خارجية مرنة، فقد تمكنا من إختراق كل تلك الخيوط المحاكة ووصلنا إلى مرحلة التركيز على العمل الجاد من دون أن نحيد عن طريق نضالنا.
فالقضية إذاً، وفي مثل هذه التعاطي الإستراتيجي لمجريات الأحداث، هي أن

جهوداً جبارة بذلت في هذا المضمار. وعلى هذا الأساس، قمنا بالعمل مع مختلف الجهات الإقليمية والدولية وبمختلف السبل، مثل الإتحاد الأفريقي في أديس أبابا، والإتحاد الأوروبي في بروكسل، ومجلس حقوق الإنسان في جنيف، وغيرها من الجهات الأخرى المنضوية تحت مظلة الأمم المتحدة. وقد بذلت جهود أيضاً من أجل التنسيق مع تلك الجهات. حيث يمكن القول بأن تلك الجهود أحرزت نتائج ملموسة.

مع العديد□النقطة الأخرى والتي يجب علينا القيام بها، هي توسيع روابطنا من الشركاء. وذلك لأن حقوق الإنسان، وكما أشرنا إليه آنفاً، أصبحت أداة سياسية. لذا، تطلب ذلك إيجاد وخلق شركاء يكونون إلى جانبنا ونكون إلى جانبهم على أساس المصلحة المشتركة. أما النقطة الثالثة، وهي مجلس حقوق الإنسان، فإنه يجب التوضيح بأن هذا المجلس منبثق عن مفوضية لحقوق الإنسان وبعدما إنعدمت فعالية تلك المفوضية وتم التأكد من عدم□كانت في السابق وجود أية إسهامات به، تأسس المجلس على أنقاضه آخذاً طابعاً سياسياً. حيث أن هذا المجلس وكسابقه، كان?سبباً في خلق وإثارة العديد من الفتن. ومرة أخرى، هناك محاولات وجهود كبيرة من أجل تغيير توجهات المجلس. لذلك، فإن المسار الذي إتخذناه، وبما أن هناك أيضاً دولاً مستهدفة مثلنا، لم يكن فقط بقضيتنا نحن، بل من أجل العمل بشكل مشترك لإصلاح الإنشقاقات التي نشأت ولا زالت تتنامى داخل محكمة حقوق الإنسان. وعلى هذا الأساس ، لا زالت هناك محاولات من أجل تعزيز وتوسيع قبول الموقف الإرتري بهذا الصدد. فهي جهود متسقة وتوافقية، إلا أننا يمكننا القول بأنها أيضاً تحقق نتائج ناجعة.

واليوم، فإن إرتريا، لايمكن أن توصف بما يصفه أولئك اللاعبون من وراء الستار، حيث أن بعض ما ذكر عنها، إن لم نقل معظمها، هي معلومات مغلوطة وبعيدة عن إطار الحقيقة. ووصلت القضية إلى حد فرض الآراء بالقول "لو أنكم قمتم بعمل كذا وكذا..." أو غير ذلك من العبارات غير المقبولة. حيث يمكن القول بأن وتيرة تلك العدائيات تقهقرت وتلاشت قبل ستة أعوام. ويمكن إعتبار ذلك إنتصاراً مبدئياً. أما النقطة الثانية فهي وجود دول أخرى كثيرة حاولت أن تعمل معنا وأن نعمل معها بشكل متوازي. وبما أننا تمكننا من خلق أرضية للعمل المشترك مع تلك الدول، فيمكن القول بأن نتائج أخرى ملموسة تم تحقيقها، ليس فقط من أجل خلق تفاهم مشترك، بل أيضاً في بلوغ مرحلة من العمل المشترك وتحقيق الأهداف المشتركة وتقريبها. والمحاولات التي بذلوها لإيجاد حلول بديلة، أي "إفتتاح مكتب للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في إرتريا" بذريعة تسهيل إجراءات التحقيق ومتابعة الدعوى

وقمنا على أساس ذلك برفضه المرفوعة ضد إرتريا، باءت في النهاية بالفشل وعدم تقبل مثل تلك الأفكار جملةً وتفصيلاً.
عليه، وبالنظر إلى ماذكرناه بالتفصيل بشكل عام، يمكننا القول بأننا بلغنا مرحلة أفضل من أي وقت مضى. وهناك رغبة من المتآمرين لإنتهاك القانون والسيادة، ومن أجل إبقاء الحظر وعدم رفعه، إضافة إلى أمور أخرى كثيرة. إلا أنهم لايستطيعون فعل أي شيء، وأصبحنا بفضل ذلك في أحسن حال مما كانوا يتصورونه.

- **سعادة السفير، كنتم قد شاركتم في إجتماع مفوضية الحقوق الإنسانية والشعبية الأفريقية. هل لكم بإلقاء الضوء على هذه النقطة؟**

- **لقد صادف أثنائها عقد الإجتماع الدوري الثاني والستين للمفوضية. وهناك وبما أن المفوضية أخطرتنا بأن نقدم تقرير لإرتريا، فلقد شاركنا في هذا الإجتماع وقدمنا تقريرنا بهذا الصدد. حيث تضمن تقريرنا بشكل واسع الجوانب السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية إضافة إلى مسألة الحقوق الإنسانية والشعبية. وبما أن تقارير جميع الدول الأفريقية يتم نشرها بشكل مسبق، فإن التقرير المقدم في الإجتماع هو ملخص لكل التقارير المقدمة. ومن هذا المنطلق، يقوم المفوضون بتقديم مختلف الأسئلة. حيث يتم منحهم الإجابة على أسئلتهم بشكل شفهي ومكتوب. وعند النظر إلى هذا الإجتماع بشكل عام، نجد بأنه كان إجتماعاً تشاورياً وجرى بشكل جيد جداً. إلا أننا يجب علينا وضع مسألة كوننا موجودين في نظام عالمي غير عادل، قيد الإعتبار. حيث أن إحدى أساليب الهيمنة هي التوغل والتدخل في التنظيمات الإقليمية. وأعتقد أنه من اللازم معرفة وجود تلك الإختراقات والتأثيرات. ولذلك، كانت هناك أسئلة في ذلك الإجتماع تدور حول الأسباب، وطلب التوضيح عن مثل تلك العدائيات والتهم المفبركة. مثل مسألة الخدمة الوطنية والدستور وغيرها من القضايا المتعلقة. إلا أن الإجتماع والآراء المطروحة فيها بشكل عام، يمكن وصفها بأنها إيجابية.**

- **سعادة السفير، لقد ذكرت لنا الجهود التي بذلت حتى الآن، وعليه ماالذي نتوقع حصوله في المستقبل؟**

- **فيما يتعلق بالسؤال حول ماالذي ننتظره في المستقبل، فإن الجواب أساساً يكمن في عملنا وجهدنا. ففي السنوات العشرين الماضية، تمكنا من إجتياز**

العديد من العقبات والمؤامرات المدبرة. والفضل في ذلك كله يرجع إلى الشعب الإرتري الباسل، الشباب النشط، والحكومة الفاعلة، مما مكننا من الخروج من تلك الدوامة بإنتصار، والوقوف على أقدامنا بكل صمود وربطة جأش. والآن أيضاً، هناك برامج تم الشروع فيها من أجل أن نعمل على تنمية وبناء الوطن بوتيرة متسارعة إضافة إلى البرامج الوطنية الأخرى التي صرح عنها فخامة رئيس البلاد. ومن أجل خلق وتطوير الإقتصاد المستقر، ومع إعتبار المنافع النسبية التي تعود على الوطن عبر العمل بتنسيق حديث في مختلف مناطق إرتريا مثل المرتفعات الشرقية والغربية، ولأجل خلق أرضية نسير فيها نحو مرحلة إقتصادية أقوى، فإن هذه البرامج والجهود تهدف في نهاية الأمر، إلى تحسين معيشة هذا الشعب المناضل ومضاعفة تطويره نحو الأفضل.

وأنا أقول بأنه يجب علينا من الأساس أن ننتظر قدوم مثل هذه النتائج. ولقد أثبتت قوة هذا الشعب وحكومته ومؤسساته بصورة فعلية في التصدي لشتى المؤامرات التي حيكت ضده. ومع كل تلك المؤامرات، فقد بذلت جهود حثيثة من أجل التمهيد لأرضية سياسية قوية. وفي هذا الوطن، هناك قصص وأحاديث تدور حول عدم وجود أية تطورات سياسية. فوحدة الشعب وتلاحمه، وواجبات ومسؤوليات المواطنة، تحتم مشاركة الشعب الفعالة والتي من دونها لا يمكن تحقيق العمل السياسي. كما تم إجراء العديد من الحملات التوعوية من أجل تعزيز وتقوية مشاركة الشعب. حيث أن الجهود التي بذلت من أجل تعزيز سيادة القانون والنظام الحكومي ليست بالهينة. وفي السنوات الخمس والعشرين الماضية، وبإستثناء المراسيم والإعلانات القانونية المؤقتة والبالغة حوالي 178 مرسوماً، فقد تم إصدار أكثر من 125 إعلاناً قانونياً، وتم إدخال أساليب مختلفة ومطورة للإدارة، كما تم تمهيد أرضية مناسبة وملائمة من أجل ضمان سيادة القانون. وإختصاراً، فإننا تقدمنا بخطى كبيرة نحو إنشاء المؤسسات السياسية والإجتماعية. حيث قام الشعب بإنشاء مجالس على مستوى المناطق والقرى، وتم إختيار مدراء وأعيان لتلك المناطق، بحيث ساعد ذلك على خلق أرضية للإدارة الذاتية. كما قام الشعب بتأسيس محاكم أهلية، محققاً بذلك العدالة في مختلف قضايا الشعب. كما أن هناك العديد من الأمور الأخرى المتبقية التي يبغي لها أن تتطور. إلا أن وجود أرضية ممهدة هي بحد ذاتها ضرورية جداً.

وفوق ذلك كله، ولكي يتم خلق حقوق وفرص متساوية للمواطنين، ومن أجل تطوير مسار يتسم بالعدالة والإنصاف ومن دون أي تمييز، فإن تلك الحقوق ليست مجرد

لوائح مدرجة بالقوانين الوطنية فقط، وإنما يتم تأطيرها ومقارنتها مع كل البرامج التنموية مختلفة المجالات، وبالتالي فهي ميزة كبيرة للنظام الحكومي والنظام القضائي اللذين نقوم على بنائهما.

لذا فإن المهمة التي يجب علينا القيام بها، هو تقوية أسس العدالة الإجتماعية والسياسية، والسير بخطى مضاعفة من أجل خلق طفرة كبيرة. فطالما قمنا بذلك، سوف نتمكن من التصدي لأية مؤامرة أو عدائيات مهما كان شكلها. ونتيجة لهذا العمل، إستطعنا إضعاف قرار الحظر الجائر، ووصلنا إلى مرحلة يتم فيها حالياً النقاش حول إمكانية رفع الحظر أو عدمه. كما أن قضية حقوق الإنسان أيضاً، تسير على نفس المنوال. وعلى الرغم من تواصل العدائيات وإستمراريتها، إلا أن هناك مثل يقول "الشحات يبقى حالماً بقلبه". وعند ملاحظتنا لهذه المسألة في إطار زمني، نجد بأن قضية حقوق الإنسان التي كان مسؤولاً عن متابعتها أولئك الذين قاموا بإثارتها، قد إنتهت صلاحياتهم في إدارة هذه القضية منذ شهر أكتوبر المنصرم. وهذا التقرير الخاص الذي قاموا بإعداده، سيتم تركينه جانباً مثل ماحدث للمجلس الذي تم تفويضه لمدة عامين وإنتهت صلاحياته من دون تحقيق أية نتائج. كما أن تفويضها سينتهي قريباً. لذا فإن موقفنا ثابت، وهو أننا لا نريد لمثل هذه الإجراءات غير المنطقية أن تستمر لأبعد من ذلك.

ومن البداية، فإن مثل هذه التعاملات الملئية بالأزمات لم تكن موجودة في إرتريا. وليست موجودة حالياً، وسوف لن تكون كذلك في المستقبل. إلا أن محاولات التضليل مستمرة، وحتى الآن هناك محاولات يائسة. ومايقومون به الآن، هو القول بأن "الأوضاع في إرتريا مازال على حاله" (أي صورة الأزمات المفبركة التي رسموها في أذهانهم) والقول بأن "الأوضاع ستستمر كما هي عليه". فكل هذه محاولات يائسة وأشد ماتكون منبثقة من مصدر ضعف وأحلام وحكايات مصطنعة. ولذلك ذكرت بأنه يجب خلق ظروف تمكننا من وقف مثل هذه العدائيات. وسواءً فيما يتعلق بالتقرير الخاص، أو فيمن قاموا بصياغته، فهناك مساعي من أجل إستمرارية هذه القضية. ونحن من طرفنا قمنا بإيجاد إستراتيجية لمثل تلك المساعي. وعلى هذا الأساس، فإن جهودنا لإحباط هذه المحاولات النهائية مستمرة.

وبالتالي فإن صمودنا سوف يستمر. وهناك قضية أساسية يجب أن لا تنسى، ضمن إطار الصمود والتصدي، ألا وهي الدبلوماسية الشعبية. فشعبنا الذي يعيش

بالمهجر، قام ولازال يقوم بالكفاح والنضال بشكل لا يستهان به، فيما يتعلق بحقوق الإنسان أو قضية الحظر. ففي عام 2016م، قام أكثر من 14,000 مواطن إرتري من كافة مناطق أوروبا بالمشاركة في مظاهرة سلمية للتنديد بالإتهامات الموجهة ضد إرتريا فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والتي أثارت قلقاً ودهشة بالغين. وقد إنعكس ذلك القلق المتنامي داخل المجلس. وقد قيل أثنائها بكل تعمد، بأن المواطنين الذين شاركوا في تلك المظاهرات، قاموا بالتخويف والتهديد وأنهم سيقومون بفعل ما ضدهم. عدا ذلك، تم إرسال مذكرة (طلب) إلى المفوضية، حملت أكثر من 220 ألف توقيع. وفي التقرير الذي قدمته المفوضية ذكرت بأنها سألت حوالي 400 شخص فقط. حتى أن الإطار "النموذج" الذي إتبعوه في صياغة التقرير لم يكن قانونياً أصلاً. فالمفوضية لا تعرف هوية هؤلاء الأشخاص الـ 400. وليس هناك أي دليل أو إثبات من طرفها على أنهم 400 شخص. إلا أنه وبشكل واضح، قام أكثر من 60 ألف إرتري مقيم بالخارج، قاموا بالطلب لتقديم أقوالهم وشهادتهم. إلا أن المفوضية ذكرت بأنها قبلت شهادة حوالي 45 ألف شخص فقط. عدا ذلك، هناك حوالي 856 إرترياً، ثلثيهم ممن أدوا واجب الخدمة الوطنية وأغلبيتهن من الإناث، صرحوا بالقول بأنهم مستعدون للحضور إلى مدينة جنيف على نفقاتهم الخاصة من أجل تقديم شهادتهم. حيث قام حوالي 54 إرترياً بتعبئة شهادات خاصة بهم ومسجلة بالفيديو، وقاموا بإرسالها. كما قامت العديد من المنظمات والجمعيات الإرترية في الداخل والخارج، بتقديم شهادتها. لذا، فإن الإرتريين المقيمين في المهجر، لعبوا دوراً بارزاً ومؤثراً في النضال والصمود عبر الدبلوماسية الشعبية. وبالتالي خلقت ردود الأفعال القوية للإرتريين دهشة وصدمة كبيرتين تجلت صداهما في مجلس حقوق الإنسان، إضافة إلى مندوبي الدول، ومؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، بصورة لا يستهان بها.

وعليه، فإن المواطن الإرتري قوي بما فيه الكفاية. وهذه القوة الكامنة فيه، تعتبر أكبر فائدة كبيرة لنا في المراحل القادمة. وخلال السنوات العشرين الماضية، ومع كل تلك النواقص والمشاكل التي واجهتنا كانت هناك محاولات شتى لإركاع إرتريا، إلا أنه وفي هذا اليوم، مثل هذه المحاولات أصبحت مستحيلة الوقوع. ولذا، فإننا خرجنا أقوياء أكثر من أي وقت مضى. وبهذا، ليس لدي أدنى شك في أن تلك العدائيات التي إضمحلت، سوف تتلاشى أكثر وأكثر مع مرور الوقت.

- **فيما يتعلق بإتهامات خرق حقوق الإنسان، نجد بأنها في معظم الأحيان توجه بصورة عطوفة على الشعب؟ وعلى الرغم من أن أغلبية الشعب الإرتري تنامى وعيه حول هذه المسألة، إلا أنه يوجد بعض منهم معرضون لعوامل التضليل تجاه ما يجري من تلاعب وإستحواذ. ماقولك في هذه النقطة؟**

- **إن من أكبر الفوائد لإرتريا هو وعي مواطنيها. فعندما تثار هذه الدعاوي، يعلم المواطنون تماماً ماهو الهدف من وراء ذلك، وأن عليهم واجب التصدي والهب لمكافحة مثل تلك الإجراءات بكل ماهو مستطاع. ويوجد في المهجر بعض أولئك الأعداء والجواسيس المقيمين هناك، والذين هم أدوات لمثل تلك الأعمال العدائية. إلا أنهم لا فائدة ترجى منهم. وأغلبيتهم لا يقدرون على إعالة أسرهم وذويهم. كما أن هناك في الداخل قلة منهم يقومون على التضليل، بدون وعي أو معرفة. إلا أن الغالبية العظمى من المواطنين، يعرف هذه القضية تمام المعرفة ويفهمها.**
فأمانة الشهداء، هي أعلى مسؤولية ملقاة على عاتقنا. ولهذا السبب، لا نقوم أبداً بالمساومة في أمننا الوطني ومصالحنا الوطنية إضافة لمستقبلنا المضمون. وليست الحكومة فقط معنية بالحفاظ على أمانة الشهداء، بل أن الشعب أيضاً منوط بصيانته. وإنطلاقاً من هذه الأمانة، قام الشعب بعكس مسؤوليته لحفظ هذه الأمانة في قوة الصمود والتصدي لغزوات نظام الوياني ومختلف التحديات والعدائيات التي إستمرت بعدها، حيث أن العامل الأساسي الذي مكننا للإنتصار هم الشباب الإرتري الذي تحمل المسؤولية بكل جدارة. وقلة من الشعوب والحكومات والأوطان من يمكنها الصمود في أشد الأوقات العصيبة. حيث أننا نرى ونشاهد بأعيننا الظروف التي تمر بها مناطق أخرى من العالم. إلا أن صمود الشعب والحكومة والوطن الإرتري لا مثيل له من الناحية الفعلية. حيث أن الشباب الإرتري أضحى الوحيد من بين شباب العالم، الذي تحاك ضده المؤامرات ويستهدف بها. فهي مؤامرات تخللتها مكايد الهجرة وتجارة البشر، ودبرت من أجل إبعاد الشباب الإرتري عن واجب الدفاع الوطني والتنمية الوطنية، عبر خلق فجوة ما بين مختلف الأجيال وبالتالي محاولة تهميش وإضعاف بنية الوطن. كما أن فرص اللجوء الخاصة التي تمنح للشباب الإرتري، تستهدف كل ماذكرناه سلفاً. ومع ذلك كله، لم يستسلم الشباب الإرتري في مواجهة تلك الرياح العاتية على الإطلاق. فالجيش، ومشاريع التنمية، والوزارات، والمؤسسات الخاصة الموجودة في هذا الوطن مستمرة ويعود الفضل لهذا الإستمرار إلى القوة الأساسية وهم الشباب.

ولا أخص بالذكر بعضاً من المظاهر التي ربما ظهرت حالياً وذلك لعدم أهميتها. ولذا علينا أن نعزز من عملية الوعي لدينا بشكل أكبر. ويجب أن نقوم على تقوية تنظيمنا. ويلزمنا كذلك تقوية برامج لخلق الإقتصاد المستقر وغيرها من البرامج والقضايا الأخرى التي تتطلب منا تنفيذها بكل عزيمة وإصرار.

وحينما أعود للتفكير في الأحداث والأوضاع التي سادت ما بين عامي 2005 – 2008م، أشعر بالعجب والإستغراب. فعند النظر إلى تلك الأزمات المفبركة والمصطنعة وتأجيجها بكافة السبل، سواء عن طريق الأجانب أو بعض من الإرتريين المرتشين، والإجتماعات التي عقدوها، والمستندات والتقارير التي صدرت عنهم، نجد بأنها كلها كانت مرتكزة على ثلاثة نقاط. وهي التنبؤ بركود الإقتصاد الإرتري حتى عام 2010 – 2011، سقوط الحكومة، وظهور الفوضى والصراعات الأهلية. إلا أن كل تلك الأحلام تبددت لرائيها. وعندما تلاحظ مدى جهود الحكومة والشعب والشباب في إفشال كل ذلك الكم من المؤامرات، تستنتج بأننا ننعم بوجود شعب وحكومة قويين ووطن بالغ القوة. ولذا علينا أن نفتخر بذلك. وليس أن نفتخر فحسب، بل أن نعمل بشكل مضاعف من أجل تعزيز هذا الإرث. ويجب أن تكون توقعاتنا وآمالنا وأهدافنا على هذا المنوال.

فالطريق أمامنا مليء بالنور والنبراس.